

وافق مجلس الأمن بالإجماع على قرار باستمرار حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا.

وتقول حكومة طبرق: إن حظر السلاح يضر بقدراتها الدفاعية في مواجهة انتشار تنظيم "الدولة الإسلامية".

وحت القرار لجنة العقوبات على ليبيا التابعة للأمم المتحدة أن تدرس على وجه السرعة طلب حكومة الثني باستثناء بعض الأسلحة من الحظر.

وكانت حكومة طبرق التي يمثلها عبد الله الثني ومصر قد طلبتا بإلحاح الشهر الماضي بالدعم الدولي بما في ذلك رفع حظر السلاح بعد أن كشف تسجيل فيديو لإعدام 21 قبطياً مصرياً عن وجود تنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيا.

وقال أعضاء مجلس الأمن: إنهم يخشون تسرب الأسلحة إلى الجماعات المسلحة العديدة في ليبيا المقسمة بين سيطرة حكومتين.

وكان ثمانية أعضاء - من بين 15 عضواً - في مجلس الأمن قد أوقفوا طلباً لليبياً بعشرات من الطائرات المقاتلة، والدبابات، وأسلحة أخرى قالت الحكومة إنها تحتاجها بشدة.

وكان تقرير حديث لخبراء في الأمم المتحدة قد قال: إن ليبيا ليس لديها القدرة إطلاقاً على السيطرة على تسرب الأسلحة.

كما وافق المجلس بالإجماع على قرار بمد مهمة الأمم المتحدة في ليبيا لمدة ستة أشهر.

وطالب المجلس بوقف فوري لإطلاق النار وحث جميع الأطراف على الاشتراك في جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وكانت ليبيا قد دخلت في حالة من الفوضى منذ عام 2011 بعد قتل الزعيم الليبي السابق معمر القذافي بعد تدخل قوات الناتو في البلاد.

ولاتزال مفاوضات السلام بين الأطراف المختلفة بعيدة عن التوصل إلى حل للأزمة في البلاد.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 28/03/2015

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com